

أثر التقارير الخاصة للمدقق الخارجي على توجهات السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية  
**The Impact of the External Auditor's Special Reports on the Financial Policy Approaches of Economic Institutions**

أ.د. قرومي حميد

جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر

guerroumihamid@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/05/30

ط.د. بن صوشة يزيد

جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر

y.bensaoucha@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/01

**الملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى تبين أثر التقارير الخاصة للمدقق الخارجي على توجهات السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تمت الدراسة من خلال توزيع استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين الجزائريين، وخلصت الدراسة إلى استنتاج الأهمية الكبيرة التي يجزها الأعداد الإلزامي للتقارير الخاصة من قبل محافظ الحسابات في الجزائر، كما كشفت عن وجود أثر كبير لهذه التقارير على سياسات التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح.  
**الكلمات المفتاحية:** المدقق الخارجي، السياسة المالية، تمويل، استثمار، توزيع الأرباح.

**Abstract :** The study aims to identify the impact of the external auditor's special reports on the financial policy approaches of economic institutions, the questionnaire was distributed to a sample of Algerian professionals and academics. as a result, the study concluded the importance of the preparation of special reports external auditors in Algeria, it also showed the positive impact of these reports on financing, investments policies and distribution of profits.

**Key Words:** external auditor, financial policy, financing, investment; distribution of profits.

**JEL Classification :** G32, M42

\*مرسل المقال: بن صوشة يزيد (y.bensaoucha@univ-bouira.dz)

## المقدمة:

تواجه الإدارة المالية للمؤسسات الاقتصادية صعوبات كبيرة في تحديد السياسة المالية المناسبة من أجل اتخاذ قرارات تمتاز بالأمثلية والرشادة والشفافية وهذا ما يتجلى أساسا في سياسات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، وبصفته أحد أهم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات يعد التدقيق الخارجي ركيزة أساسية في نظام الرقابة المالية للمؤسسة، حيث يعمل على اكتشاف الأخطاء والغش في التسيير الإداري والمالي وتزويد متخذي القرارات بتقييم مستقل للبرامج والسياسات؛ لما يتضمنه تقرير المدقق من رأي في محايد حول صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة ومدى مطابقتها للوضع المالية لها، وكذا مختلف النتائج التشغيلية والتدفقات النقدية الحاصلة داخلها وفق ما تمليه القوانين والتشريعات المعمول بها.

**إشكالية الدراسة:** تنبع أهمية تقرير محافظ الحسابات من اعتباره وسيلة تخدم الكثير من الفئات المختلفة التي تستخدم القوائم المالية المدققة، حيث تولى هذه الفئات التقرير العام لمحافظ الحسابات وما يلحقه من تقارير خاصة مستقلة أهمية كبيرة من أجل اتخاذ قراراتها ورسم الخطط الحالية والمستقبلية وتوجيه مختلف السياسات المالية. وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التقارير الخاصة للمدقق الخارجي على توجهات السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير تقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير تقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

**الدراسات السابقة وبناء فرضيات الدراسة:**

دراسة (جمام و دباش، 2016)، أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية، تم في هذه الدراسة تبين أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بولاية جيجل بالجزائر، حيث تم الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال تصميم استبيان وزع على مستثمرين ومساهمين ومدراء ماليين، وبعد تحليل الإجابات تم التوصل إلى أنه هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تقرير محافظ الحسابات واتخاذ القرارات الاستثمارية.

دراسة (kabajah & al, 2012)، informational content of auditors report and its impact on making decisions from lenders and managements view Jordanian industrial public firms، هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى كفاءة ومستوى إدراك المدقق، ومدى رضا المديرين والمقرضين بمحتوى تقريره من أجل اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى قياس مدى امتثال هذا التقرير لمعايير التدقيق الدولية، وخلصت الدراسة إلى أن تقرير المدقق غير كاف وغير محايد لاتخاذ

القرارات من قبل إدارتي الشركات الصناعية محل الدراسة ومقرضيها على حد سواء، ولا يساهم بشكل إيجابي في اتخاذ قرارات الإفراض، كما توصلت إلى أن محتوى تقرير المدققين لم يكن مطابقا لمعايير التدقيق الدولية.

دراسة (سامح, محمد رضا, 2012)، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، تم في هذه الدراسة التعرف على العلاقة الموجودة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح ثم تحديد أثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية، حيث تم التوصل إلى أنه يوجد أثر إيجابي لكل من قيمة أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والتأهيل المهني للمراجع على جودة الأرباح ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، كما توصلت لوجود تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية.

من خلال ما سبق التطرق إليه تم بناء الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية.

**أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التقارير الخاصة التي يعدها محافظ الحسابات الذي يقوم بمهمة التدقيق الخارجي في الجزائر حيث يختص كل تقرير بمحدث مالي مهم يحدث داخل المؤسسة خلال السنة المالية محل التدقيق، إلا أنها لا تأخذ الحيز الكافي من الاهتمام سواء من المهنيين أو الباحثين بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه التقارير في الحكم على مدى صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية وعدالة مختلف المعاملات المالية وفق ما تملية القوانين والتشريعات المعمول بها، وكذا الأثر الذي تمارسه عند اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة. وهذا ما قمنا بقياس أثره ن خلال هذه الدراسة.

**الأدوات المستخدمة:** من أجل قياس وتحليل أثر التقارير الخاصة للمدقق الخارجي على توجهات السياسة المالية للمؤسسة تم توزيع استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين الجزائريين تم تجميع البيانات المتحصل عليها وتحليلها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 24 (SPSS\_v24) والذي يشتمل على مجموعة من الأساليب الإحصائية، حيث تم الاعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى التكرارات والنسب المئوية، فيما تم اختبار صحة الفرضيات بإجراء الاختبار التائي للعينة الواحدة (one simple t-test).

## الجانب النظري للدراسة:

خلال هذا الجانب سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المالية للمؤسسة ومحتوى التقارير المعدة من طرف محافظ الحسابات كما يلي:

**1. الإطار المفاهيم للسياسة المالية للمؤسسة:** من خلال الآتي سيتم التطرق إلى مفهوم سياسة الاستثمار بالإضافة إلى أهم المحددات الخاصة بهذه السياسة.

**1.1. السياسة الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية:** من خلال الآتي سيتم التطرق إلى مفهوم الاستثمار وأهم محددات سياسة الاستثمار.

**أ. مفهوم الاستثمار:** للاستثمار العديد من المفاهيم تختلف باختلاف الغرض منه أو منظور الجهة التي عرفته، حيث يعرف الاستثمار حسب المنظور المالي على أنه التعامل بالأموال من أجل الحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة محدد، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل (منصوري، 2012، صفحة 18)، أما من الجانب القانوني الجزائري (الجريدة الرسمية\_الجزائرية\_العدد 46، 2016، صفحة 18) يعد استثمارا كل من: اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل والهيكلة، المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة النشاطات في إطار خصوصية جزئية أو كلية، وحسب المنظور المحاسبي فإن الاستثمار يقترن بالقيم الثابتة أو بمجمل الممتلكات التي تندرج ضمن المجموعة الثانية من النظام المحاسبي المالي الجزائري ما عدا تلك المتعلقة بدورة الاستغلال (بلعجوز و ساطوري، 2013، صفحة 6)، حيث تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها أو تراقبها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر منافع اقتصادية مستقبلية، تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة خلال دورة الاستثمار أصولا غير جارية وحسب النظام المحاسبي المالي (الجريدة الرسمية\_الجزائرية\_العدد 27، 2008، صفحة 13) تحتوي على ما يأتي:

- الأصول الموجهة للاستغلال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

**ب. أهم محددات سياسة الاستثمار:** من أجل تحديد حجم الأموال الواجب استثمارها في الموجودات الثابتة يتأثر قرار الإدارة المالية بعدة عوامل أهمها: نوع النشاط التشغيلي، كمية المبيعات، الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، التغيرات في الأسعار، مقدار الأموال التي يمكن الحصول عليها، التكامل الرأسي، إمكانية استئجار الموجودات الثابتة، استغلال الطاقة الإنتاجية للموجودات الحالية (قمان، 2017، صفحة 140).

**2.1. سياسة التمويل في المؤسسات الاقتصادية:** من خلال الآتي سيتم التطرق إلى مفهوم التمويل وأهم المشكلات المتعلقة به بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لهذه السياسة.

أ. مفهوم سياسة التمويل: تعتبر الوظيفة التمويلي من أهم الوظائف في المؤسسة، حيث تمثل مجموع المهام والعمليات التي تسعى إلى وضع مخطط تمويلي يمكن المؤسسة من اختيار الهيكل الأمثل من بين المصادر المالية المتاحة (tarrafi, 2012, p. 31)، وقد صنعت محددات الهيكل المالية حدثا مهما في الأدبيات المالية وذلك بعد الدراسة التي قام بها Modigliani & Miller (1958) والتي حاولت إعطاء شرح نظري لهذه الهيكلية في ظل بعض الفرضيات، وحسب Harris & raviv (1991) فإن الهيكلية المالية للمؤسسة هي تعبير عن نظام التفضيل العقلاني لمسيرها في محيط تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين والدائنين. والحصول على التمويل عن طريق الديون ليس محدودا وإنما المؤسسة هي التي تضع حدا لهذه المصادر بطريقة تسمح بتخفيض تضارب المصالح وكذا تكلفة الوكالة والإفلاس (حمزة، 2015، صفحة 18)، حيث يعتبر (Florackis, 2008, pp. 37-59) أن هناك العديد من العوامل من شأنها أن تحدد مستوى الوكالة من شركة إلى أخرى حسب توجهات الإدارة المالية ومعدلات النمو.

ب. مشكل التمويل في المؤسسة: تعاني أغلب المؤسسات الاقتصادية من مشكل التمويل خاصة إذا كانت قدرتها على التمويل الذاتي ضعيفة وغير قادرة على تغطية احتياجاتها المالية، هذا ما يجعلها في حاجة ماسة ودائمة لتمويل؛ وبالتالي تجد نفسها مقيدة بشروط غالبا ما تجعلها مترددة في طلب التمويل من البنوك أو عن طريق فتح رأس المال وما يتبعه من مخاطر على القيمة السوقية لأسهمها (غربي، 2016، صفحة 205).

ج. محددات هيكل رأس المال: تعددت الدراسات حول محددات هيكل رأس المال إلا أن أهم النظريات التي تفسرها انحصرت في ثلاث نظريات أساسية هي نظرية المفاضلة، والنظام المتسلسل ونظرية التدفق النقدي الحر (تكاليف الوكالة الإدارية) حيث تقدم كل نظرة شرحا مختلفا لتمويل الشركات، إذ تضطلع نظرية المفاضلة بأهم الفروق الموجودة بين قيود ضريبة الديون أو الوفر الضريبي وتكاليف الإفلاس، أما نظرية النظام المتسلسل فتتص على الترتيب الهرمي لقرارات التمويل حيث تعتمد المؤسسات الاقتصادية أولا على مصادر التمويل الداخلية، أما إذا كانت متطلباتها أقل من متطلبات الاستثمار فإن المؤسسة تسعى للحصول على تمويل خارجي عن طريق الديون، ثم الأسهم كملجأ أخير. أما نظرية التدفق النقدي الحر فتفترض أن الدين يقدم التزامات ثابتة (فوائد) يجب على المؤسسة الوفاء بها، حيث من المفترض أن تستحوذ هذه الالتزامات على التدفق النقدي الحر وبالتالي تمنع المديرين من استهلاك الموارد المالية للمؤسسة (Edomiaty, 2007, pp. 26-27).

### 3.1. سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية:

تعد سياسة توزيع الأرباح من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية داخل المؤسسة، حيث ترتبط بتقسيم الأرباح الصافية المحققة بين أرباح موزعة وأخرى محتجزة حسب المخطط الاستثماري المستقبلي للشركة (Xiaoquan & Bon-Soo, 2005, pp. 1465-1470)، حسب (Sobhi & allam, 2018, pp. 165-168) فإنه غالبا ما تواجه المؤسسات التي تعتمد على الديون في هيكلتها المالية ضغوطا من أصحاب الديون تؤثر على سياسة توزيع الأرباح وقد تصل إلى الحد من التوزيعات بغية توفير الضمانات للدائنين، فيضطر المسيرين

إلى حجز جزء من أرباح المؤسسة لتغطية هذه القيود المفروضة من طرف الدائنين أو ما يسمى بسياسة الاحتفاظ بالنقدية، ويرى (stiawan & phua, 2013, pp. 135-140) أنه وانطلاقاً من نظرية الوكالة يتضح جيداً أن حوكمة الشركات لها أثر كبير على سياسة توزيع الأرباح من خلال الآليات الرقابية التي تفرضها كتفعيل دور أصحاب المصالح وفرض اعتماد لجان التدقيق، حيث تلعب حوكمة الشركات دوراً هاماً في الحد من تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين (sayumwe & amroune, 2017, pp. 2-3)، إلا أنه وبسبب التزامات المؤسسة تجاه دائنيها حسب (Anderson & al, 2004, p. 37) تجدد الإدارة نفسها ملزمة على الاحتفاظ بجزء من المبالغ النقدية من أجل سداد الديون، حيث يقلل الدين من مشكلة التدفق النقدي الحر ويدفع الإدارة للعمل بكفاءة من أجل زيادة التدفقات النقدية. فيما يرى كل من (shen-ho, teng-shih, & an-an, 2015, p. 338) و (farhan, 2014, pp. 1371-1375) أن آليات الرقابة التي تفرضها حوكمة الشركات كالتدقيق الخارجي تزيد من الاستخدام الفعال للنقد الزائد ومنع الاستعمال غير المصرح به للسيولة النقدية وبالتالي منع إهدار التدفقات النقدية الحرة وخفض بعض المشاكل المحتملة للوكالة.

**2. المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات:** في إطار ممارسته للمهام الموكلة إليه وطبقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها في الجزائر يتعين على محافظ الحسابات إعداد مجموعة من التقارير يصادق فيها على صحة حسابات الشركات والهياكل وانتظامها وعلى أنها مطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية لها ومختلف ممتلكاتها (الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 68، 2013، صفحة 7)، حيث تعد هذه التقارير حسب المعايير الموضوعية وترسل إلى الجمعية العامة للشركة أو الجهاز التداولي المؤهل وجميع الأطراف المعنية وفق الأشكال المقررة والآجال المحددة (الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 30، 2011، صفحة 19)، ومن خلال الآتي سيتم التعرف على المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات:

### 1.2. تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية: حسب المضمون ينقسم هذا التقرير إلى جزئين:

أ- التقرير العام للتعبير عن الرأي: يحتوي هذا التقرير على:

أ.1- مقدمة: يقوم فيها محافظ الحسابات بالتذكير بطريقة وتاريخ تعيينه، التعريف بالمؤسسة المعنية وتاريخ إقفال السنة المالية، التذكير بمسؤولية المسيرين في الشركة حول القوائم المالية، والتذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية التي يجب كذلك أن يحدد ما إذا تم إرفاقها للتقرير أم لا (ديدان، 2014، صفحة 77).

أ.2. الرأي حول القوائم المالية: بعد المقدمة يقوم محافظ الحسابات بالتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية، والذي يشير فيه إلى أهداف وطبيعة مهمته، مع توضيح أن الأشغال التي تم إنجازها قد تمت طبقاً لمعايير المهنة، وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن الرأي حول الحسابات السنوية، وهذا الرأي يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية (علاوي، 2017، الصفحات 109-112)

- رأي بالقبول: يصدر محافظ الحسابات هذا القرار بعد التأكد من صحة وانتظام وحقيقة كل التسجيلات المحاسبية الواردة في القوائم المالية دون أي تحفظات حيث يبدي فيه رضاه عن النتائج المتوصل إليها، ويثبت بأن

جميع حسابات الشركة منتظمة وخالية من الأخطاء الجوهرية، وأن ميزانيتها تعبر بصدق عن الوضعية المالية لها، وأن النتائج المحققة والأرباح الموزعة والمحتجزة هي فعلا الوجه الحقيقي لنتائج نشاط الشركة خلال السنة المالية محل التدقيق.

- **رأي بتحفظ (أو بتحفظات):** وفيه يقوم محافظ الحسابات بإبداء رأيه حول صحة الحسابات في الشركة لكن مع الإشارة إلى بعض التحفظات حول بعض الممارسات المشبوهة أو اختلالات قد لاحظها عند مراجعته للدفاتر المالية للمؤسسة، حيث تعد هذه التحفظات كإشارة تحذير أو لفت انتباه للجهاز المؤهل له استلام التقرير.

- **رأي بالرفض:** يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض المصادقة مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات على أنه لم يتم إعداد القوائم المالية وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية، مع توضيح مواطن الخلل التي دفعته إلى رفض المصادقة مبينا أثرها على النتيجة والوضعية المالية للمؤسسة.

أ.3. **فقرة الملاحظات:** يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة، جميع الملاحظات التي تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو مجموعة من النقاط تتعلق بالحسابات السنوية دون التشكيك في الرأي المعبر عنه. (الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 14، 2014، صفحة 14).

ب. **المراجعات والمعلومات الخاصة:** تحتوي هذه الفقرة على كل من فقرة الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة، ومختلف المخالفات والشكوك التي لا تأثر على الحسابات السنوية بالإضافة إلى المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها. (الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 14، 2014، صفحة 15)

## 2.2. التقارير الخاصة لمحافظ الحسابات:

يقصد بالتقارير الخاصة تلك التقارير التي يلتزم محافظ الحسابات قانونا بتقديمها، بحيث لا يحتاج بذلك إلى تكليف خاص من قبل المؤسسة محل التدقيق حتى تقوم بإجرائها؛ وإنما هي جزء لا يتجزأ من مهمته الرقابية التي رسمها له المشرع، وتسمى هذه التقارير بالخاصة تمييزا لها عن التقرير العام المشار له سابقا حيث لا تتعلق بكل جوانب نشاط المؤسسة وإنما تتعلق بأمر محددة نظمها القانون، كما أنها تقدم مستقلة عن التقرير العام نظرا لأهمية الموضوعات التي تنجز من أجلها (علاوي، 2017، صفحة 113)، ويمكن إيجاز هذه التقارير في الآتي (ديدان، 2014، الصفحات 79-94) حيث تقسم حسب الغرض إلى ثلاث أصناف:

أ- **تقارير خاصة بالتمويل:** ويشتمل هذا القسم على خمس تقارير هي:

أ.1. **تقرير حول حياة أسهم الضمان:** يفحص محافظ الحسابات تحت مسؤوليته، احترام الأحكام القانونية وأحكام القانون الأساسي المتعلقة بأسهم الضمان التي يجب أن يجوزها أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس المراقبة، والتي يجب أن تمثل هذه الأسهم على الأقل 20% من رأس مال الشركة، وفقا لأحكام المادة 619 من القانون التجاري، وتصدر الإشارة إلى أنه لا وجود لهذا التقرير في الشركات التي يكون رأس مالها مملوك بالكامل أو بالأغلبية للدولة حيث يكون محافظ الحسابات معفى من تقديم هذا التقرير.

أ.2. **تقرير حول عملية رفع رأس المال:** يتوجب على محافظ الحسابات التأكد من مدى احترام الأحكام القانونية والتنظيمية، وبعدها يرفع تقريراً يبين فيه الفحوصات المنجزة للتأكد من كفاءات تثبيت سعر الإصدار ومدى احترام الحق التفاضلي للاكتتاب بالإضافة إلى فقرة تتضمن الملاحظات التي يراها مهمة، بحيث يكون تدخله وفقاً للمادة 700 من القانون التجاري دون التصريح بمدى ملاءمة عملية رفع رأس المال.

أ.3. **تقرير حول إصدار قيم منقولة:** يقوم محافظ الحسابات بالتأكد من مدى احترام النصوص التشريعية والتنظيمية وبعد تقريراً أولاً يتضمن الفحوصات المنجزة وكفاءات تحديد سعر إصدار السندات، وعند انتهاء العملية يقوم بإعداد تقرير ثاني يبين فيه مدى تطابق شكل العملية مع قرار الجمعية العامة ويدلي برأيه حول شروط الإصدار والرقم النهائي للعملية وتأثيرها على وضعية أصحاب السندات والقيم المنقولة.

أ.4. **تقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة أو عشرة تعويضات:** يعتبر هذا التقرير كشفاً مفصلاً للتعويضات المدفوعة لخمس أو عشرة أشخاص الأعلى أجراً في المؤسسة، ويشمل كل التعويضات الخام التي تشمل الامتيازات والتعويضات المحصلة، بالإضافة إلى التعويضات المدفوعة للإجراء العاملين بصفة حصرية ودائمة بالمؤسسة والأجراء العاملين بدوام جزئي والأجراء العاملين في أحد فروعها بالخارج.

أ.5. **تقرير حول استمرارية الاستغلال:** وفيه يقدر محافظ الحسابات صحة استعمال الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرارية الاستغلال وفقاً لما جاء في النظام المحاسبي المالي، ويحلل بعض الوقائع والأحداث المتعلقة بذلك لاسيما: عدم القدرة على الدفع للدائنين عند الاستحقاق، القروض التي بلغت تاريخ استحقاقها، اللجوء المبالغ فيه للقروض قصيرة الأجل، توقيف سياسة توزيع الأرباح، عدم القدرة على الحصول على تمويل من أجل تطوير منتجات أو القيام باستثمارات جديدة، نقص دائم في المواد الأولية، مغادرة المستخدمين الرئيسيين دون استخلافهم، نزاعات خطيرة.

ب. **تقارير خاصة بالاستثمار:** ويشتمل هذا القسم على خمس تقارير هي:

ب.1. **تقرير حول الاتفاقيات المنظمة:** يعد هذا التقرير الخاص بعد التحقق من جميع الاتفاقيات والعقود المبرمة التي تندرج ضمن المادة 628 من القانون التجاري، حيث لا يجوز، تحت طائل البطلان عقد أي اتفاقية بين الشركة وأحد القائمين بإدارتها أو مع شركة أخرى يكون فيها أحدهم له فيها صفة المالك أو الشريك أو عضواً في أحد أطقم التسيير أو الإدارة، إلا بموافقة الجمعية العامة مسبقاً وتقديم تقرير من محافظ الحسابات.

ب.2. **تقرير حول الفروع والمساهمات والشركات المراقبة:** يلزم محافظ الحسابات بإعداد تقرير متعلق بوضعية المساهمات أو اكتساب أكثر من نصف رأس مال الشركة خلال السنة المالية، وذلك بإبراز الاسم ومقر ورأس مال الشركة، الحصة المكتسبة من رأس المال وتكلفة الاكتساب بالعملتين الوطنية والعملية الصعبة عند الاقتضاء.

ب.3. **تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدجة:** يتضمن هذا التقرير رأي محافظ الحسابات حول الحسابات المدجة والحسابات المدعمة المنصوص عليها في المواد 31 إلى 36 من النظام المحاسبي



المالي والمادة 732 مكرر 4 من القانون التجاري حيث يجب أن تخضع هذه الحسابات لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية للمؤسسة محل لتدقيق.

ب.4. تقرير حول تحويل الشركات ذات الأسهم: يعد هذا التقرير في حالة تحويل الشركات ذات الأسهم إلى شركة من نوع آخر يتضمن خاصة فقرة حول الواجبات المنجزة من طرف محافظ الحسابات و خلاصة خاصة بالملاحظات الموجودة مع التأكد من أن مبلغ الأصول الصافية يعادل على الأقل رأس المال المطلوب للشكل الجديد للشركة.

ب.5. تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية: بعد اطلاع محافظ الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية الدقيقة المطبقة من قبل المؤسسة والتي لها تأثير معتبر على معالجة المعلومات المالية والمحاسبية، يتقدم بتقرير خاص يقدر فيه مدى توافق ما هو مطبق مع التقرير المرسل من قبل الإدارة للجمعية العامة، حيث يقوم المدقق بتقييم صدق المعلومات الواردة في تقرير المؤسسة وليس حول إجراءات الرقابة الداخلية في حد ذاتها.

ج. تقارير خاصة بتوزيعات الأرباح: تم تضمين هذا القسم لأربع تقارير هي:

ج.1. تقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو الحصة في الشركة: طبقا للفقرة 6 من مادة 678 من القانون التجاري يتدخل محافظ الحسابات فيما يخص عرض تطور مختلف مؤشرات النجاعة للمؤسسة التي تعتبر مدققة في تقريره الخاص، حيث يعد جدولا خاص بتطور النتيجة خلال الخمس سنوات الأخيرة يعرض فيه النتيجة قبل الضرائب، الضريبة على الأرباح، النتيجة الصافية، عدد الأسهم أو حصص الشركة المكونة لرأس المال، النتيجة حسب السهم أو الحصة، مساهمات العمال في النتيجة.

ج.2. تقرير حول تقديم تسبيقات على أرباح الأسهم: يتحقق محافظ الحسابات من أن ميزانية المؤسسة تتضمن احتياطات ونتائج صافية قابلة للتوزيع تكفي لتوزيعها حسب ما يفرضه القانون، ويعد تقريرا يبين فيه أهداف تدخله والجهاز المختص بضبط العملية، وتحديد مبلغ هذه التسبيقات، بالإضافة إلى خلاصة حول عملية التوزيع المرتقبة، مع إرفاق ذلك بالقوائم المالية المنجزة من أجل ذلك.

ج.3. تقرير حول تخفيض رأس المال: يدرس محافظ الحسابات أسباب وشروط تخفيض رأس المال وأنها تحترم الأحكام القانونية والتنظيمية، بحيث أن العملية لا تخفض رأس المال لأقل من الحد الأدنى القانوني وأنها تحترم المساواة بين المساهمين والمشاركين، حيث يكون تدخل محافظ الحسابات كما هو منصوص عليه في الفقرة 2 من القانون التجاري دون أن يصح بمدى ملاءمة عملية تخفيض رأس المال.

ج.4. تقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين: وفيه يبيدي محافظ الحسابات رأيه بعد أن يفحص الكشف السنوي المقدم من طرف إدارة المؤسسة والمتضمن قائمة اسمية للمستخدمين الذين استفادوا من امتيازات خاصة نقدية كانت أو عينية تتعلق بالتعويض العادي أو المعتاد للخدمات المقدمة سواء كان منصوصا عليها في عقد العمل أو لا.

## الجانب التطبيقي للدراسة:

سيتم في هذا الجانب من الدراسة تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبيان المعد من أجل الإجابة على الإشكالية التي تضمنتها هذه الورقة البحثية.

**1- تصميم أداة الدراسة:** تم تصميم الاستبيان وفقاً للنقاط التالية:

**1.1- مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين (محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين، والمدراء الماليين) والأكاديميين (أساتذة جامعيين، باحثين في مجال المالية والمحاسبة)، حيث وبعد توزيع أكثر من 60 استبيان واستلام الإجابات تم بناء الدراسة على 36 إجابة تم انتقائها من بين 45 رد مستلم.

**2.1- حدود الدراسة:** تمت الدراسة في الجزائر خلال سنة 2018 على عينة من المهنيين والأكاديميين المتحصلين على شهادات في تخصص المالية والمحاسبة، أو لهم خبرة مهنية في هذا المجال، حيث ارتكزت الدراسة على ثلاث محاور رئيسية من أجل تبين أثر تقارير المدقق الخارجي الخاصة بكل من سياسات التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية.

**3.1- هيكل الاستبيان:** تم تقسيم الاستبيان إلى أربع محاور أساسية؛ حيث خصص المحور الأول للمعلومات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية)، بينما تعلقت المحاور الثلاثة المتبقية بدراسة أثر التقارير الخاصة للمدقق الخارجي في توجيه السياسة المالية للمؤسسة حيث تضمن كل محور نوع معين من التقارير الخاصة حسب الغرض (تمويل، استثمار، توزيع الأرباح)

أعدت الأسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسي لتحديد آراء أفراد العينة حول موضوع الاستبيان كما يلي:

**الجدول 01: مقياس ليكارت الخماسي**

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1, 8)	(2, 6, 1, 81)	(3, 2, 4, 61)	(4, 3, 2, 41)	(5, 4, 21)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان،

الأردن، 2006، ص 114.

**4.1- مؤشرات معالجة بيانات الاستبيان:** بعد التحصيل النهائي لكل استمارات الاستبيان وبقصد تسهيل عملية التحليل تم تجميع البيانات المتحصل عليها وتحميلها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 24 (-spss\_v24-statistical package for social sciences) والذي يشتمل على مجموعة من الأساليب الإحصائية، حيث تم الاعتماد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى التكرارات والنسب المئوية.

**2- اختبار الثبات (معامل Cronbach's Alpha):** يتم حساب هذا المعامل من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، حيث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ المحصور بين 0.7 و 0.8 هو معدل ذو درجة كبيرة من

القبول، أما القيمة التي تتراوح ما بين 0.8 و0.9 هي قيمة جيدة تدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وقد كان معامل ألفا كرونباخ الخاص بهذه الدراسة وفق التفصيل التالي:

### الجدول 02: معاملات ألفا كرونباخ لمجاور الاستبيان.

الرقم	إسم المحور	عدد العبارات	ثبات المحور	معدل الثبات العام
01	أثر تقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية	5	0,797	0,757
02	أثر تقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية	5	0,717	
03	أثر تقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الارباح على السياسة المالية	5	0,757	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

3- التحليل الإحصائي للمعطيات ومناقشة الفرضيات: انطلاقا من مخرجات SPSS\_v24 تم التوصل إلى:

3-1- عرض خصائص عينة الدراسة: للعينة المدروسة ثلاث خصائص أساسية، كانت معلومتها كما يلي:

أ. المؤهل العلمي:

### الجدول 03: توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماستر/ماجستير	ليسانس	اخرى	المجموع
التكرار	11	9	13	3	36
النسبة %	30.6	25	36,1	8.3	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد أفراد العينة الحاملين لشهادة الدكتوراه 11 فردا ما يوافق ثلث العينة تقريبا، فيما كانت نسبة الحاملين لشهادة الماستر أو الماجستير الربع أي 25% من المجموع الكلي، أما حاملي شهادة ليسانس فهي أكبر نسبة بـ 36.1%، والملاحظ من خلال ما ذكر سابقا أن هنا توازن نسبي في الشهادات التي تحصل عليها الأفراد المشكلين لعينة الدراسة، فيما كانت أدنى نسبة للشهادات الأخرى الأدنى من شهادة ليسانس بمجموع ثلاث إجابات كلهم من موظفي الإدارة المالية بالمؤسسات.

ب. الوظيفة الحالية:

### الجدول 04: توزيع افراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	خبير محاسبي	محاسب/محافظ حسابات	أستاذ جامعي	مدير مالي	المجموع
التكرار	2	10	15	9	36
النسبة %	5.6	27.8	41.7	25	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم 04 أن نسبة الخبراء المحاسبين تشكل ما نسبته 5,6% إلا أنها تشكل ثلث العينة بعد إضافة نسبة المحاسبين ومحافظي الحسابات وهي نسبة جيدة لأنها تعبر عن نظرة المهنيين في مجال المحاسبة، أما نسبة الأكاديميين (الأساتذة الجامعيين) فكانت 41.7 وهي أكبر نسبة، فيما كانت نسبة المهنيين في مجال المالية (المدرء الماليين) تعادل 25%.

ج. الخبرة المهنية:

الجدول 05: توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	أكبر من 10 سنوات إلى 15 سنة	أكبر من 15 سنة	المجموع
التكرار	11	18	4	3	36
النسبة %	30.6	50	11.1	8.3	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

يظهر الجدول السابق أن جل أفراد العينة تتمركز خبراتهم في الفئتين الأولى والثانية حيث شكلت فئة الخبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات نصف العينة المدروسة بنسبة 50%، وفئة أقل من 5 سنوات كانت نسبتها 30,6%، أما الفئة الثالثة والرابعة فشكلتا ما مجموعه 19,4% من المجموع الكلي لأفراد العينة المدروسة.

2.3. تحليل نتائج الاستبيان: من أجل تحليل نتائج الاستبيان تم الاعتماد على مؤشرين إحصائيين أساسيين هما المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث تم استقراء التحليل الموافقة لكل سؤال على حدة وبالنسبة للمحور بشكل كامل، وكانت النتائج كالآتي:

أ. أثر تقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية: تم دراسة هذا الدور من خلال المحور الثاني للاستبيان؛ والذي تضمن خمس أسئلة، يلخصها الجدول التالي:

الجدول 06: نتائج الاستبيان المتعلقة بأثر تقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسة

السؤال:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابات	حجم الأثر	الترتيب
1. تقرير حول حيازة أسهم الضمان	4.11	0,67	موافق	كبير	3
2. تقرير حول عملية رفع رأس المال	3.94	0.68	موافق	كبير	4
3. تقرير حول إصدار قيم منقولة	4.17	0,37	موافق	كبير	2
4. تقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى عشرة تعويضات	3.89	0,67	موافق	كبير	5
5. تقرير حول استمرارية الاستغلال	4.22	0,52	موافق بشدة	كبير جدا	1
- المحور كوحدة واحدة:	4,06	0,58	موافق	كبير	-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاتجاه العام للإجابات المتعلقة بتحديد أثر تقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسة يميل نحو الموافقة مما يبين الأثر الجد كبير للتقارير الخاصة المعدة حول استمرارية الاستغلال حيث كانت كل إجابات العينة المدروسة تميل نحو الموافقة بشدة بخصوص هذا التقرير بمتوسط حسابي قدر بـ 4.22 وهذا ما يؤكد المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570، كما بينت النتائج الأثر الكبير للتقارير الأربعة الأخرى والتي كانت الإجابات المقابلة لها تميل نحو الموافقة. فيما كان متوسط الانحرافات المعيارية لكل أسئلة المحور يعادل 0,58 مما يدل على أن الإجابات متوازنة التشتت إلى حد ما وليست متباينة.

ب. أثر تقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية: تم دراسة هذا الأثر من خلال المحور الثالث للاستبيان؛ الذي تضمن خمس أسئلة، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

#### الجدول 07: نتائج الاستبيان المتعلقة بأثر تقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسة

السؤال: تتمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشادة من خلال حصولها على:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابات	حجم الأثر	الترتيب
1 تقرير حول الاتفاقيات المنظمة	4.28	0,49	موافق بشدة	كبير جدا	2
2 تقرير حول الفروع والمساهمات والشركات المراقبة	4.42	0,36	موافق بشدة	كبير جدا	1
3 تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدججة	4.25	0,42	موافق بشدة	كبير جدا	3
4 تقرير حول تحويل الشركات ذات الأسهم	4.06	0,51	موافق	كبير	5
5 تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية	4.11	0,61	موافق	كبير	4
- المحور كوحدة واحدة:	4.22	0,47	موافق بشدة	كبير جدا	-

#### المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق نستنتج أن لتقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسة حيث كانت جميع إجابات أفراد العينة في هذا المحور تميل إلى الموافقة بشدة وهذا ما أظهره متوسط المتوسطات الحسابية الذي قدر بـ 4.22، ويتجلى هذه الأثر خاصة في التقارير الخاصة بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة وتقرير الاتفاقيات المنظمة وتقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدججة والتي كانت متوسطاتها الحسابية تعادل 4.42 و 4.28 و 4,25 على التوالي، وهذا يرجع للأهمية الكبيرة لجميع الاتفاقيات والعقود المبرمة من طرف المؤسسة حيث كلما كانت العقود شفافة وسليمة كانت استثمارات المؤسسة أكثر ربحية، بالإضافة إلى أهمية التقارير حول استثمارات المؤسسة في الفروع والشركات المراقبة.

#### 3.2.3- أثر تقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية: تم دراسة هذا الأثر من خلال المحور

الرابع للاستبيان؛ الذي تضمن خمس أسئلة، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 08: نتائج الاستبيانات المتعلقة بأثر تقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسة

رقم السؤال	السؤال تتمكن المؤسسة من توزيع أرباحها بعدالة وشفافية أكبر من خلال حصولها على:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الاجابات	حجم الأثر
1	تقرير حول تطور تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة	4.22	0,46	موافق بشدة	كبير جدا
2	تقرير حول الأرباح المحققة حسب الحصة المقابلة لكل شريك.	4.3	0,56	موافق بشدة	كبير جدا
3	تقرير حول تقديم تسبيقات على أرباح الأسهم	4.25	0,42	موافق بشدة	كبير جدا
4	تقرير حول تخفيض رأس المال	4.25	0,36	موافق بشدة	كبير جدا
5	تقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين	4.13	0,52	موافق	كبير
-	المحور كوحدة واحدة:	4.23	0.46	موافق بشدة	كبير جدا

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

وفق النتائج المعبر عنها من طرف افراد عينة الدراسة والتي تم تحديدها في الجدول أعلاه، يمكن القول أن للتقارير الخاصة للمدقق الخارجي حول توزيعات الأرباح أثر كبير جدا على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث كانت كل الإجابات تقريبا تميل نحو الموافقة بشدة لجميع أسئلة المحور وهو ما يفسره بلوغ المتوسط الحسابي الكلي للمتوسطات الحسابية الخاصة بالأسئلة 4,23 وهو معدل متقارب لدى جميع التقارير الخمس المشكلة لهذا المحور، لكن ورغم هذا إلا أن الانحراف المعياري بلغ 0.46 مما يدل على تشتت الإجابات وهذا ما أرجعناه إلى التركيبة التي تتكون منها عينة الدراسة والتي تختلف فيها وجهات النظر بين الأكاديميين والمهنيين، كما تختلف هذه النظرة بين المهنيين أنفسهم فالمحاسبون ومدققي الحسابات لهم نظرة محاسبية أما المدراء الماليون فلهم نظرة مالية، أما الأساتذة الجامعيين فلهم نظرة أكاديمية.

2- اختبار الفرضيات: من أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بإجراء الاختبار التائي للعينة الواحدة

(one simple t-test) وتم الحصول على النتائج التالية حسب كل فرضية من الفرضيات الثلاث:

الجدول 08: نتائج اختبار T للفرضيات الثلاث

الفرضيات	T	درجة الحرية	sig	مجال الثقة 95%		
				متوسط الفروق	الأدنى	الأعلى
1 الفرضية الأولى	8,627	35	,000	1,0666	0,8096	1,3237
2 الفرضية الثانية	10.783	35	,000	1.2222	0.9885	1.4754
3 الفرضية الثالثة	10.931	35	,000	1.2333	1.0028	1.4638

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات SPSS\_v24.

#### 1.4 اختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بأثر تقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية:

الفرضية 1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسة من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث يتأكد هذا الأثر من خلال قيمة T المحسوبة والتي قدرت ب (8,627) وهي دالة عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث كانت  $\text{sig}=0.000$ . وعليه يتم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقارير المدقق الخاصة بالتمويل على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية.

#### 2.4 اختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بأثر تقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية:

الفرضية 2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسة. من خلال نتائج الجدول السابق نستنتج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث يظهر هذا الأثر من خلال قيمة T المحسوبة والتي قدرت ب (10,783) وهي دالة عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث كانت  $\text{sig}=0.000$ . وعليه تقبل الفرضية الثانية والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقارير المدقق الخاصة بالاستثمار على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية.

#### 3.4 اختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بأثر تقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية:

الفرضية 3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسة. من خلال نتائج الجدول السابق يتبين لنا أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث يتأكد هذا الأثر من خلال قيمة T المحسوبة والتي قدرت ب (10,931) وهي دالة عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، حيث كانت  $\text{sig}=0.000$ . وعليه تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقارير المدقق الخاصة بتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسة. ومنه ومن خلال تأكد وجود أثر لتقارير المدقق الخاصة بالتمويل والاستثمار وتوزيعات الأرباح على السياسة المالية للمؤسسة يمكننا أن نستنتج أنه يوجد أثر إيجابي للتقارير الخاصة للمدقق الخارجي على توجهات السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

## الخاتمة:

للتدقيق الخارجي أثر كبير على توجهات السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث لا يقتصر دوره على المفهوم التقليدي العام الذي يسعى فقط إلى تحديد مدى صحة وسلامة التسجيلات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة، بل له بعد ثاني يؤديه من خلال التقارير الخاصة التي يعدها بهدف التأكد من صحة وعدالة جميع المعاملات المالية التي تحدث داخل المؤسسة ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات المعمول بها وحول ما إذا كانت بالفعل قد تمت من أجل تعظيم أرباح المؤسسة وتحافظ على استمراريتها، حيث يختص كل تقرير من التقارير الخاصة للمدقق الخارجي بمعاملة مالية معينة كالتمويل أو الاستثمار أو توزيعات الأرباح؛ وقد قمنا من خلال هذه الدراسة بتحديد الدور الذي تلعبه هذه التقارير على السياسة المالية للمؤسسة وفي الأخير توصلنا إلى النتائج التالية:

- تحظى السياسة المالية للمؤسسة اهتماما كبيرا من قبل الأطراف ذات المصلحة داخل المؤسسة لما لها من أثر مباشر على الوضعية المالية للمؤسسة وقيمتها السوقية، لذا تسعى حوكمة الشركات إلى الحفاظ على مصالح هذه الأطراف من خلال تفعيل العديد من الآليات من بينها التدقيق الخارجي.
- تختلف التقارير الخاصة للمدقق الخارجي عن التقرير العام للتعبير عن الرأي، وتعتبر جزء لا يتجزأ من المهمة الرقابية لمحافظ الحسابات في الجزائر حيث يعتبر ملزما بإعدادها قانونا دون الحاجة إلى تكليف خاص من قبل المؤسسة.
- تقدم التقارير الخاصة للمدقق الخارجي مستقلة إلى الجهاز المؤهل لاستلامها داخل المؤسسة، وهذا نظرا لأهمية الموضوعات التي تنجز من أجلها والتي تختص بجوانب محددة من غير الممكن أن تظهر في القوائم المالية.
- للتقارير الخاصة لمحافظ الحسابات أثر كبير على سياسة التمويل بالمؤسسات الاقتصادية خاصة التقارير المتعلقة باستمرارية الاستغلال بالمؤسسة بما يتماشى وما يؤكد المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570.
- تؤثر التقارير الخاصة للمدقق الخارجي على سياسة الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، لاسيما تلك التقارير المتعلقة بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة وتقرير الاتفاقيات المنظمة وتقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدجة
- تتأثر سياسة توزيع الأرباح بالتقارير الخاصة للمدقق الخارجي لما تقدمه من معلومات حول سلامة وعدالة عملية توزيع الأرباح من خلال التقارير المعدة حول تطور النتيجة خلال الخمس سنوات الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو الحصة في الشركة بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بتوزيع التسيقات على أرباح الأسهم.



## قائمة المراجع:

- المادة 1 والمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 11-202 مؤرخ في 26 مايو 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 30، الصادر في 01 جوان 2011.
- المادة 2 من قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثما، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، 2016.
- المادتين 21 و22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1429 الموافق 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27.
- المواد 21، 22، 25، من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، معدل بالقانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2012، متضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 68 مؤرخة في 30 ديسمبر 2013.
- جمام حمود و دباش أميرة ، (2016)، أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الإستثمارية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 10.
- حسين بلعجوز والجودي ساطوري، (2013)، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ديدان مولود ، (2014)، مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية لمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، دار بلقيس للنشر، الجزائر.
- الزين منصور، (2012)، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. دار اليا للتراث والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- سامح محمد رضا ، (2012)، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاساتها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 04.
- علاوي عبد اللطيف ، (2007)، مندوب الحسابات ودوره في مختلف أشكال الشركات التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون أعمال، قسم القانون الخاص، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر.
- غربي حمزة ، (2015)، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- غربي حمزة ، (2015)، أثر إشكالية التمويل على الهيكلة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15.

- القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013، المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 30 ابريل سنة 2013.
- قمان مصطفى ، (2017)، السياسة المالية للمؤسسات وأبعاد المالية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- Anderson & al, Board Characteristics, (2004), Accounting Report Integrity and the Cost of Debt, Journal of Accounting and Economics.
- Edomyaty, t. (2007), Determinants of corporate capital structure: evidence from an emerging econo. International Journal of Commerce and Managemen, Vol17 No1/2.
- Farhan, m. b. (2014), Impact of Corporate Governance on Corporate Cash Holding, An empirical study of firms in manufacturing industry of Pakistan, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol07 No04.
- Florackis, C. (2008), Agency costs and corporate governance mechanisms: Evidence for UK firms, International Journal of Managerial Finance, Vol04 No01,
- Kabajah m & al, (2012), Informational Content Of Auditors Report and its Impact on Making Decisions From Lenders And Managements View Jordanian Industrial Public Firms. International journal of humanities and social science, Vol02 NO 14.
- sayumwe, m & amroune, b. (2017), directors characteristics and stock market performance in canada, journal of economic & financial studies, vol 05 No 01.
- shen-ho, c, teng-shih, w, & an-an, c. (2015), Corporate Governance and the Value of Cash Holdings: Evidence from Enterprise Risk Management and Internal Control Weakness, International Research Journal of Applied Finance, Vol 06 No 04.
- Sobhi, B. A., & allam, M. H. (2008), Gulf Cooperation Council Energy Sectors Governance and Dividend Policy, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol08 No04.
- Stiawan, d., & Phua, l. (2013), Corporate governance and dividend policy in Indonesia, Business strategy series, Vol 14 No 5/6.
- Tarrafi, H. (2012), Exploring the Relationship Among Corporate Governance, Risk Taking and Financial Performance During The 2007-2008 Financial Crisis: Evidence from U.S. Bank Holding Companies. Presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Business Administration Lawrence Technological University, Michigan, United States,.
- Xiaoquan, J, & Bon-Soo, L. (2005), An empirical test of the accounting-basidual income model and the traditional dividend discount model, journal of business, Vol78 No04.

الملاحق:

## الملحق 01: ألفا كرومباخ لكل محور

المحور الرابع		المحور الثالث		المحور الثاني	
Statistiques de fiabilité		Statistiques de fiabilité		Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,757	5	,717	5	,797	5

## الملحق 02: الإحصاء الوصفي

المحور الرابع				المحور الثالث				المحور الثاني			
Statistiques descriptives				Statistiques descriptives				Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Variance		N	Moyenne	Variance		N	Moyenne	Variance
c1	36	4,2222	,463	b1	36	4,2778	,492	A	36	4,1111	,673
c2	36	4,3056	,561	b	36	4,4167	,364	1			
C	36	4,2500	,421	2				a2	36	3,9444	,683
3				b3	36	4,2500	,421	a3	36	4,1667	,371
c4	36	4,2500	,364	b4	36	4,0556	,511	a4	36	3,8889	,673
c5	36	4,1389	,523	b5	36	4,1111	,616	a5	36	4,2222	,521
N	36			N	36			N	36		
valide (liste)				valide (liste)				valide (liste)			

## الملحق 03: اختبار t-test

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %		
				Inférieur	Supérieur	
a1	8,126	35	,000	1,11111	,8335	1,3887
a2	6,859	35	,000	,94444	,6649	1,2240
a3	11,486	35	,000	1,16667	,9605	1,3729
a4	6,501	35	,000	,88889	,6113	1,1665
a5	10,163	35	,000	1,22222	,9781	1,4664

**Test sur échantillon unique**

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
b1	10,929	35	,000	1,27778	1,0404	1,5151
b2	14,083	35	,000	1,41667	1,2125	1,6209
b3	11,553	35	,000	1,25000	1,0304	1,4696
b4	8,859	35	,000	1,05556	,8137	1,2974
b5	8,495	35	,000	1,11111	,8456	1,3766

**Test sur échantillon unique**

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
c1	10,772	35	,000	1,22222	,9919	1,4526
c2	10,457	35	,000	1,30556	1,0521	1,5590
c3	11,553	35	,000	1,25000	1,0304	1,4696
c4	12,426	35	,000	1,25000	1,0458	1,4542
c5	9,449	35	,000	1,13889	,8942	1,3836